



ظاهرة التعديل على التصاميم والتشطيبات في البيوت الحكومية في دولة الكويت

Modification Phenomenon on Design and Construction of Public Housing in Kuwait

أحمد إبراهيم الأنصاري

أستاذ مشارك بقسم التصميم الداخلي - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت
علي صالح النجادة

أستاذ دكتور بقسم التصميم الداخلي - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت

ملخص البحث:-

التعديل على بناء البيت الحكومي أو تشطيباته إحدى الظواهر المنتشرة بين الأسر الكويتية الحاصلة على سكن خاص من برنامج الإسكان في الكويت. تبرز مشكلة البحث في معرفة أهم التعديلات أو التغييرات التي أجريت على تصاميم البيوت الحكومية وتشطيباتها وأسباب التي أدت إلى إجراء هذه التعديلات أو التغييرات. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم التعديلات أو التغييرات في التشطيبات الداخلية والخارجية أو البناء في المساكن الحكومية الجاهزة، وأهم أسباب التعديلات والتكلفة التقريرية لتلك التغييرات/التعديلات. استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لتحقيق الهدف من هذه الدراسة. شارك في هذه الدراسة ألف وخمسمائة وستون (١٥٦٠) مشاركاً من حصلوا على مساكن حكومية جاهزة في دولة الكويت. خلصت النتيجة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى تعديل المسكن، منها زيادة عدد أفراد الأسرة، والرغبة في تغيير التصميم الداخلي للمسكن، وزواج أحد الأبناء والرغبة بالسكن مع الوالدين، وتغيير الشكل الخارجي للمسكن الحكومي. وجدت الدراسة أن من طبيعة التعديلات/التغييرات التي تمت هي تغيير شكل الواجهة الخارجية، وتغيير أبواب خارجية، وعمل مظلات خارجية، ودمج غرف المسكن بأخرى بجوارها، وتغيير الإضاءات، وصبغ المسكن بالكامل، وتركيب شترات للشبابيك على التوالي. تصل هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والحلول العملية لصنع القرار، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، والمصممين الداخليين، والمعماريين في الكويت لفهم طبيعة التعديلات وأسبابها لتلافيها بالمستقبل.

الكلمات المفتاحية

ظاهرة - تصاميم - تشطيبات داخلية/ خارجية - بيوت حكومية.

المقدمة:

بيت جاهز من برنامج الإسكان الحكومي، إلا إن الحلم يمكن أن يصبح غير سعيد، وذلك بتملك مسكن غير مناسب لا لعدد أفراد الأسرة ولا لحاجاتهم، أو لا تتوفر فيه الخدمات الأساسية التي ترغب بها الأسرة، أو طريقة تصميم غرف النوم وأحجامها غير مناسبة، أو تصميم الواجهة غير جميل؛ ومن ثم يكون البيت غير مريح لقاطنيه.⁽¹²⁾

إن امتلاك مسكن جميل ومرح من أهم القيم السكنية النفسية لدى الأسر الكويتية الشابة في دولة الكويت. لذلك فهم يسعون إلى تحقيق أحالمهم من خلال برنامج الإسكان الحكومي سواء بامتلاك مسكن حكومي جاهز أو الحصول على أرض وقرض ميسر من بنك الإنماء. مع تحقيق حلم الحصول على

ما أهم التعديلات أو التغييرات التي أجريت على تصاميم البيوت الحكومية وتشطبياتها، وما الأسباب التي أدت إلى إجراء هذه التعديلات أو التغييرات؟

أهداف البحث:

١. التعرف على أهم التعديلات في تصاميم البيوت الحكومية وتشطبياتها تبعاً للعمر التقديرية للمسكن.
٢. تحديد أهم التعديلات أو التغييرات التي أجريت على تصاميم البيوت الحكومية وتشطبياتها.
٣. التعرف إلى أهم الأسباب التي أدت إلى إجراء التعديلات أو التغييرات في البيوت الحكومية في الكويت.
٤. تحديد التكلفة الإجمالية التقديرية لأعمال التعديلات في البيوت الحكومية في الكويت.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: دراسة ظاهرة التعديل على تصاميم البيوت الحكومية وتشطبياتها في دولة الكويت.

الحدود المكانية: دولة الكويت.

الحدود الزمانية: عام ٢٠٢٣ ميلادي.

أهمية البحث:

تدور أهمية البحث في استعراض ظاهرة التعديل والتغيير في البيوت الحكومية في دولة الكويت، وتتلخص أهمية البحث في:

- إمكانية إستفادة الهيئة العامة للرعاية السكنية من نتائج هذه الدراسة للتقليل أو تلافي ظاهرة التعديل على بناء البيوت الحكومية.

- قلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية عن موضوع ظاهرة التعديل والتغيير في البيوت الحكومية بالكويت، التي هي هاجس كل أسرة يخصص لها بيت حكومي.

- تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥ التي تسعى إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً من خلال تحسين البيئة المعيشية للمواطنين وإيجاد مناطق معيشية متباينة بيئياً من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والتناغم مع البيئة، بما يسمح باستدامة هذه الموارد، وخفض نسب التلوث، ومن ثم رفع جودة حياة المواطنين.^(١)

في دولة الكويت، كما هو الحال في عديد من دول العالم، تقدم الهيئة العامة للرعاية السكنية خدمة الإسكان الحكومي لكل من تتطبق عليهم الشروط للحصول إما على مسكن حكومي جاهز البناء، وإما شقة سكنية، وإنما أرض فضاء وفرض لبناء المسكن. ومع الاهتمام الرسمي الظاهر بتلبية الطلبات الإسكانية المتراكمة، فإن المؤسسة العامة للرعاية السكنية لم تتمكن من تلبية جميع الطلبات الإسكانية خلال المدد القانونية المقررة لها. ومع الاهتمام الرسمي بسرعة الإنجاز فالطلب على الإسكان الحكومي في الكويت يتزايد سنوياً بوتيرة متسرعة حتى قفز من ٧٨٥ طلباً في عام ٢٠٢١م ليصل إلى ٨,٤٤٤ طلباً في عام ٢٠٢٢م ويصل عدد الطلبات المتراكمة حتى تاريخ ٣١ يناير ٢٠٢١م إلى ٩٤,٣٧٩ طلباً، في حين أن الجهاز الحكومي بكامل طاقته الإنتاجية لا يقدر على بناء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً. هذا يعني أن هناك عجزاً سنوياً في القدرة الإنتاجية يقرب من ٥,٥٠٠ وحدة سكنية أي بنسبة تصل إلى ٦٥%.^(٢)

هذه الدراسة البحثية تتفق مع رؤية دولة الكويت ٢٠٣٥ التي تسعى إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً من خلال سبع ركائز أساسية. واحدة من هذه الركائز السبع هي إيجاد مناطق معيشية متباينة بيئياً من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والتناغم مع البيئة بما يسمح باستدامة هذه الموارد، وخفض نسب التلوث، ومن ثم رفع جودة حياة المواطنين.

نظراً لما يمكن أن يعدها في أموال الدولة التي تخصص لبناء المساكن الحكومية التي تعطى للمواطنين المستحقين لها وفق دفعات شهرية ميسرة على مدى طويل من السنوات، ولأن نسبة كبيرة من المواطنين المستحقين لهذه المساكن أو من يعيشون فيها قد فكروا أو أجروا عديداً من التعديلات على تصاميم تلك المساكن وتشطبياتها بتكاليف مالية متقاولة تتناسب مع حجم التعديلات ونوعها، وأملاً في التوفيق بين التصاميم والتشطبيات المقترحة من الجهات المعنية بالإسكان الحكومي مع ما يتواافق مع الواقع العام وحاجات المواطنين المستحقين للإسكان الحكومي؛ جاءت هذه الدراسة لتتمكن من التعرف إلى أهم التعديلات وأسبابها والتکاليف المرتبطة بها.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

منهجية البحث:

استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لتحقيق الأهداف المراده من هذه الدراسة، والإجابة عن أسئلتها الأربع، ولجمع البيانات المطلوبة، والإجابة عن تلك الأسئلة.

عينة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد اختار الباحثان عينة قصدية من مجتمع البحث من فئة الأسر الحاصلين على مساكن حكومية في دولة الكويت. هذه الدراسة موجهة للأسر الكويتية التي استفادت خلال السنوات العديدة الماضية من برنامج الإسكان الحكومي بالحصول على بيت جاهز للسكن، وبعد السكن فيها قام رب الأسرة أو أي من أفرادها بالتعديل، أو التغيير في مواد بناء تلك البيوت أو نشطيبها من الخارج أو الداخل، أو بإجراء أي تعديل أو تغيير في التصميم الأساسي لتلك البيوت من الداخل أو الخارج، أو بالتوسيع في مبانيها. شارك في الدراسة ألف وخمسمائة وستون (١٥٦٠) فرداً من الأسر الحاصلة على بيوت حكومية جاهزة للسكن.

مصطلحات البحث

يوجد في هذا البحث عديد من المصطلحات العلمية والفنية التي من المهم الإشارة إليها وتبين استخداماتها في هذا البحث، وسيكون في إطار تعريفاتها الخاصة فقط لا في حدود تعريفاتها العامة. هذه المصطلحات هي:

- ظاهرة: هي لفظ يطلق على أي حدث يمكن ملاحظته أو مراقبته ورصده.

- تصاميم: هي عملية يتم من خلالها تحديد المتطلبات ثم إيجاد حلول قادرة على تحقيق تلك المتطلبات. فالمهندس المعماري ينشئ تصاميم معمارية، ويتوالى توزيع الفراغات التي تتضمن عدد الغرف والصالات والمراافق بالإضافة إلى أحجامها و مواقعها من المسكن، وذلك حتى يلبي حاجات عملائه ورغباتهم بطريقة تتناسب مع قيمهم السكنية.

- بناء: هي عملية إضافة أي مبانٍ جديدة أو ملحقة بالمباني القائمة لدى عينة هذه الدراسة.

- التشيبيات الداخلية/الخارجية: يقصد بها كل العمليات الخاصة بالبناء بعد الانتهاء من بناء الهيكل الأسود، ومنها عملية المسح الداخلي (الللياسة) وتركيب الأسفف الساقطة والأرضيات ودهاناتحوائط والأبواب الخشبية وأصباغها، أما التشيبيات الخارجية فيقصد بها عمل الأسوار والأبواب الخارجية والشبابيك والإضاءة والكسوة الخارجية للمبنى التي تؤثر في شكل المظهر الخارجي لواجهات المسكن.

- بيوت حكومية: هي أحد خيارات خدمة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت للأسر التي تطبق عليها شروط

أداة البحث

اعتمدت هذه الدراسة على جمع المعلومات المطلوبة من خلال استبيان مصممة لهذا الغرض. كان تصميم الاستبيان الإلكتروني وتوزيعها وتحليلها من خلال موقع إلكتروني اسمه نموذج قوقل Google Form. صُمم استبيان خاصة بهذه الدراسة بسبب عدم وجود دراسات سابقة بأهداف هذه الدراسة نفسها. وزعت الاستبيانة في شهر نوفمبر ٢٠٢٣، وقد كانت مدة جمع الاستبيانات شهراً واحداً فقط. أرسل رابط الإلكتروني للاستبيان إلى عينة البحث من خلال موقع التواصل الاجتماعي، واستُخدمت منهجهية كرة الثلج Snow-ball Technique لإرسال الاستبيانات والوصول إلى العينة المستهدفة.

تحليل البيانات

كان التحليل الإحصائي لاستجابات المشاركيين والمشاركات باستخدام برنامج ميكروسوفت إكسيل Microsoft Excel. اقتصر في التحليل الوصفي لهذه الدراسة على تبيان الأعداد والنسب لإجابات أفراد العينة المشاركيين والمشاركات في الإجابة عن أسئلة الاستبيان بعرض العدد والنسبة لهم.

والإحساس بالحب والترابط والاحترام والتقدير والترحاب. هذا المحور يركز على علاقات الفرد والعائلة والأهل والأصدقاء مع بعضهم من خلال الإحساس بالأمن والأمان والحماية ومن خلال التقارب من الآخرين.

٢. المسكن مكان لشبكة علاقة اجتماعية: حيث يستخدم الفرد أو الأسرة المسكن لتطوير ودعم علاقتهم الاجتماعية مع الأهل والأقارب والجيران والأصدقاء وزملاء العمل من خلال دعوتهم لزيارة المسكن وضيافتهم فيه.

٣. المسكن مكان معبر عن شخصية الأسرة: حيث يعبر المسكن عن شخصية سكانه ومستخدميه ومالكيه، فهو أو بعضهم من صمم المسكن وأثنثه وصرف عليه من الأموال والجهد والوقت أملأاً في أن يُظهر شكل ذلك المسكن شخصية من يملكه ويعيش فيه أو من يستأجره ويسكن فيه.

٤. المسكن مكان للإيواء: فالمكان ملأاً الفرد والأسرة وأملاهم للبعد عن الإزعاج والضغوطات الخارجية واللحصول على الأمان والراحة النفسية والبدنية. ويمكن تحقيق الراحة في فراغات التصميم الداخلي للفرد في مسكنه من خلال عدة اعتبارات، منها تنسيق الموقع المعماري وإدخال نباتات وأشجار تحسن من كفاءة التهوية الداخلية.^(٤)

٥. المسكن مكان للتواصل: بمعنى أن المسكن هو المكان الذي يخرج منه الإنسان ويعود إليه يومياً أو بعد حين بسبب الارتباط به وبمن فيه والإحساس بالثقة والاطمئنان إليه وإلى ساكنيه.

٦. المسكن مكان معبر عن الشخصية: فيه تتحقق سيطرة الفرد والأسرة على البيئة الداخلية والمحيط القريب من المسكن، وتتحقق فيه ملكيتهم واستثمارهم للوقت والمال، ومن خلاله يبرز ذوقهم الخاص في أفكار تصميمه وتأثيثه.

٧. المسكن قاعدة للنشاط: في المسكن تراوَلَ عديد من الأنشطة الفردية والجماعية الأسرية كالأكل والشراب والنوم والمحادثة والطبخ والغسل وغيرها، أو المشتركة مع الأقارب والأصدقاء كالالتزام والمشاركة في الأفراح والأحزان وما إلى ذلك.

٨. المسكن مكان الطفولة وأيام الصبا: المسكن، لا سيما إذا ولد الإنسان فيه وعاش أوائل حياته، المكان الذي يحن إليه ويعشقه بسبب ما له فيه من ذكريات وعلاقات بأصدقاء الطفولة والصبا.

الإسكان الحكومي. البيت الحكومي هو بيت بمساحة ٣٧٥ - ٤٠٠ متر مربع ويكون من دورين.

- قسيمة حكومية: هي أحد خيارات خدمة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت للأسر التي تتطبق عليها شروط الإسكان الحكومي. يقدم برنامج الإسكان الحكومي القسيمة الحكومية على هيئة أرض فضاء بمساحة ٤٠٠ - ٦٠٠ متر مربع، مع تقديم قرض حسن للمواطن لبناء

القسيمة بقيمة سبعين ألف (٧٠.٠٠٠) دينار كويتي بالإضافة إلى توفير مواد مدعاومة للبناء بقيمة ثلاثة ثلثين ألف (٣٠.٠٠٠) دينار كويتي.

الإطار النظري:

يتناول هذا الجزء من الدراسة أربعة محاور مهمة وذات علاقة مباشرة بموضوع هذه الدراسة، ألا وهي: ١) تعريف البيئة السكنية وأهميتها في حياة الإنسان. ٢) أسس الحاجات الإنسانية للمسكن. ٣) السكان والإسكان الحكومي في دولة الكويت. ٤) ظاهرة التعديل على البيوت الحكومية. هذه المفاهيم ستكون الركيزة الأساسية التي سيكون الانطلاق من خلالها.

تعريف البيئة السكنية وأهميتها في حياة الإنسان

يستخدم مصطلح البيئة السكنية تعريفاً محايداً لكثير من المصميات المحلية وغير المحلية الشاملة للمسكن (الوحدة السكنية) ولمجموعة المساكن القرية من بعضها (المشروع الإسكاني). كذلك من الممكن أن يدخل في ذلك المصطلح مصميات أخرى للمسكن، فالمسكن هو مكان السكن سواء كان وحدة صغيرة في الحجم ويسيرة في التصميم أو مبنياً كبيراً المساحة والحجم فاخر التصميم والتأثير. أما البيت فهو مكان المبيت، وأما المنزل فهو مكان التزوّل والاستقرار بعد حالة التنقل والسفر، وأما الدار فهي المكان الذي تدور فيه أنشطة الأسرة ويجتمع فيه أفرادها. من هذا المنطلق يمكن القول إن مصطلح المسكن هو تعريف لمكان السكن الخاص (وحدة سكنية) والمكان العام كالمجتمع أو المنطقة السكنية.^(٢٠)

إن أهمية المسكن في حياة الفرد والأسرة تتبع من عدة عوامل أساسية عرفها هيوار Hyward من خلال تسعه محاور، هي على النحو الآتي:^(١٥)

١. المسكن مكان للعلاقة الحميمة مع الآخرين: حيث يتتوفر فيه لفرد الإحساس بالانتماء للمجموعة (الأسرة)

انخفاضاً في درجات الحرارة أو الرطوبة أو الرياح والأمطار أو هجوم الآخرين عليه، فهو غالباً ما يلجأ لمسكنه طلباً للحماية ورد الأذى عن نفسه، والمحافظة على صحته وحياته من الخطر. أما المجتمع فوجود المساكن دليل على ثبات المجتمع وكينونته، وتمكنه من الدفاع عن أرضه ومساكنه دفاعاً من أجل البقاء.⁽¹⁴⁾

ثانياً: المسكن يغذى الحاجة للحب والانتماء

المسكن هو المكان الذي يحس فيه أغلب الناس بالانتماء المكاني إليه أو بالانتماء لمن يسكن فيه كالأسرة. المسكن هو مكان الإقامة وإليه تبعث المراسلات وفيه يتزور الناس وما إلى ذلك. من هذا المنطلق فإن المسكن هو المكان الأول والأهم الذي يحصل فيه الإنسان على الحب الفطري من أفراد أسرته وبيادلهم فيه الإحساس بالحب والمودة. بالإضافة إلى ذلك فوجود المسكن في بيئة جغرافية معينة كمنطقة أو بلد يولد لدى الإنسان الإحساس بالانتماء لتلك المنطقة أو البلد ويقوى لديه الشعور بالانتماء والتقارب مع من يسكن معه في الموقع.⁽¹⁵⁾

ثالثاً: المسكن يشيع الحاجة لاحترام

المسكن هو البيئة الفيزيائية التي يحصل فيها الإنسان على احترام أفراد أسرته لأنه عضو محبوب ومحترم فيها، فهو أب أو أم أو زوج أو زوجة أو ابن أو ابنة أو جد أو جدة، وما إلى ذلك. وعليه فإن ذلك الفرد في كل مستوى من مستويات علاقته بالأسرة يحظى باحترام الآخرين لشخصه وكونه فرداً مهماً في الأسرة. من زاوية أخرى فإن الفرد والأسرة يحظون باحترام أفراد المجتمع عندما ينتهيون إليه ويشاركون الآخرين أفرادهم وأحزانهم ومختلف أنواع مناسباتهم الرسمية وغير الرسمية.⁽¹⁶⁾

رابعاً: المسكن ينمي حاجة الإنسان لإدراك الذات

وأخيراً، من خلال إشباع حاجات الفرد والأسرة السابقة الذكر، فإن المسكن يشبع للجميع حاجاتهم في إدراك أهمية الذات الفردية والذات الجماعية للأسرة. فمن يشعر في مسكنه بالأمان والحب والانتماء والاحترام فسوف يشعر في النهاية حتماً بقيمة الذاتية ودوره الحيوي في الأسرة والمجتمع؛ وهذا ما يمكن أن يدفعه للتواصل مع الآخرين والتفاعل الإيجابي معهم.⁽¹⁷⁾

٩. المسكن تركيب ذو خصائص فيزيائية محددة: يقصد هنا بالمسكن ما يحتويه من غرف ومرافق وبيئة محيطة وأرض يقوم عليها المسكن ومبانٍ ومرافق محيطة بالمسكن وغيرها.

أسس الحاجات الإنسانية للمسكن

لفهم حاجة الإنسان للمسكن لا بد من فهم طبيعة الدوافع المؤدية لتلك الحاجة. من خلال دراسة نظرية "الدوافع البشرية" للعالم الأمريكي إبراهام ماسلو، نجد أن حاجات الإنسان الأساسية العامة قد صنفت إلى خمسة أنواع، هي على النحو الآتي:⁽¹⁷⁾

١. **ال حاجات العضوية:** وهي الحاجات الرئيسية التي يعتمد عليها الإنسان في البقاء على قيد الحياة مثل التنفس والأكل والشراب.

٢. **ال حاجات الأمنية:** وهي الحاجة لحماية النفس من مختلف أنواع المخاطر المباشرة أو غير المباشرة سواء الناتجة عن تهديدات إنسانية أو غير إنسانية.

٣. **حاجات الحب والانتماء:** وهي الحاجات التي يحاول الإنسان من خلال علاقاته الفردية والجماعية إشباعها كتبادل الحب مع الجنس الآخر أو الآخرين من العائلة نفسها أو البلد، ولتأكيد حقيقة الانتماء كأن يقال إن فلاناً ينتمي للعائلة الفلانية، أو القبيلة، أو البلد، أو الأمة الفلانية.

٤. **حاجات الاحترام:** وهي الحاجات التي تدفع الإنسان لاحترام الآخرين وكسب احترامهم لتأكيد شخصيته وكسب مكانة المتميزة بين الآخرين.

٥. **حاجات إدراك الذات:** وهي الحاجات المرتبطة بالإحساس بالأمان الشخصي والثقة بالنفس والتعبير عن الذات سواء تعبيراً مسموعاً أو مرئياً.

بتطبيق نظرية "الدوافع البشرية" على حاجة الفرد والأسرة للمسكن، نجد أن تلك النظرية تتناول الدوافع الخمسة الأساسية التي تدفع الإنسان للسرعة في طلب المسكن له ولمن يعول كي يلبي حاجاتهم النفسية والعضوية لما يأتي:

أولاً: المسكن يلبي الحاجات الأمنية

كلّ من الفرد والأسرة في حاجة ماسة للمسكن لأنّه يلبي حاجاتهم للأمن والأمان والاطمئنان. فعلى سبيل المثال، عندما يريد الإنسان الهرب من الخطر المباشر سواء كان ارتفاعاً أو

- والشرط الآخر هو أن يكون رب الأسرة قادرًا على بناء القسيمة، وبعد كذلك من كان مستحقًا لقرض الرعاية السكنية المنصوص عليه في هذا القانون، لو كان قد ثمن له عقار يبلغ يقل عن قيمة القرض المشار إليه وقت التسعين.^(٣)

تنوعت برامج الإسكان الحكومية في دولة الكويت توافقًا مع تطور المؤسسات الحكومية التي عنيت بها واستجابة لحاجات الأسرة التي تغيرت وتطورت مع مرور الوقت. فإن المؤسسة العامة للرعاية السكنية هي الجهة الرسمية المباشرة وغير المباشرة من خلال شركات القطاع الخاص التي تعامل معها؛ أن تصمم وتتنفيذ وتوزع خيارات السكن الحكومي على مستحقيها من الأسر. توفر المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمواطنين؛ إما في صورة قسائم في حدود ٤٠٠ متر مربع بقرض إسكاني حسن من بنك الائتمان مقداره سبعون ألف دينار كويتي (٧٠,٠٠٠ د.ك.). لكل متزوج ، أو في صورة بيت جاهز على مساحة ٤٠٠ متر مربع تقريبًا ، أو شقة سكنية بمساحة ٤٠٠ متر مربع (١١). فبعد أن كان أول برنامج الإسكان الحكومي هو توفير مساكن حكومية للأسر المستحقة لها، فقد أُسْتَحدث برنامج آخر يُعَنِّي ببناء الشقق السكنية للأسر الكويتية المستحقة لها التي لا تكون من عدد كبير من الأفراد، وبحاجة إلى مسكن مناسب لها في مدة زمنية قصيرة نسبياً.

بنك الائتمان الكويتي

بنك التسليف والإدخار سابقاً، أسس في ستينيات القرن الماضي، وهو مؤسسة تابعة للدولة تعمل تحت مظلة وزير الدولة لشؤون الإسكان، يسعى إلى توفير الأمان الاجتماعي للأسر الكويتية. يمُول بنك الائتمان الكويتيين المستحقين للرعاية السكنية بقرض حسنة للقسائم بحدود سبعين ألف دينار كويتي (٧٠,٠٠٠ د.ك.)، وقرض التوسعة والترميم إلى خمسة وثلاثين ألف دينار (٣٥٠٠ د.ك.) للحاصلين على بيوت حكومية أو بيوت خاصة. يشترط بنك الائتمان لمنح قرض التوسعة والترميمات أن يكون قد مضى على بناء البيت ثماني سنوات إلى خمس عشرة سنة منذ التقديم على الطلب الإسكاني.^(٣)

من كل ما سبق يمكن القول إن المسكن مبني ومفهوم يلبي للفرد والأسرة عديداً من الحاجات، وله تأثير جذري في حياة كل منها، كما أن له حتماً تأثيراً في استقرار الفرد والأسرة والمجتمع عملاً. في النهاية يظل المسكن رمزاً واضحاً لكثير من المعاني والدلائل المهمة في حياة الفرد والأسرة.

السكان والإسكان الحكومي في دولة الكويت

السكان في الكويت

بحسب الإحصاء الرسمي الصادر من الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت بتاريخ ٢٠٢٢/١/١، فقد بلغ إجمالي عدد سكان الكويت ٢٦٦,٩٠٠ نسمة منهم ٨٣٦,٤٢٠ مواطنًا ومواطنة والباقي هم من الوافدين. يتوزع سكان الكويت على سنت محافظات هي: العاصمة، حولي، الفروانية، الأحمدية، الجهراء، محافظة مبارك الكبير. أما مجمل أعداد الشباب الكويتيين من الجنسين الذين هم بين سن ١٥ سنة إلى ٣٤ سنة فقد قدرت أعدادهم بنحو ٤٨٩,٤٧٢ شاباً وشابة مقسمين إلى ٢٤٧,٣٢٨ شاباً و٤٢١٤٤ شابة. أما أعداد الشباب والشابات منهن هم بين سن ٢٠ سنة إلى سن ٣٤ سنة فقد قدرت أعدادهم بنحو ٣٥٤,٤٠٩ أشخاص، مقسمين إلى ١٧٨,٤٥٦ شاباً و١٧٥,٩٥٣ شابة.^(١)

برنامج الإسكان الحكومي

الهيئة العامة للرعاية السكنية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن برنامج السكن الحكومي وتوفير المساكن الحكومية في دولة الكويت. برنامج الإسكان الحكومي هو خدمة حكومية توفر خيارات إسكانية حكومية متنوعة للأسر الكويتية المستحقة للرعاية السكنية بتكاليف رمزية. تشرط المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوفير مسكن حكومي سواء كان بيئاً أو قسيمة أو شقة. أن يكون الزوج كويتي الجنسية، وتشترط الهيئة شرطين أساسيين لاستحقاق القسيمة، وهما:

- لا يكون قد ثمن لرب الأسرة عقار يبلغ يزيد عن مائتي ألف دينار كويتي، وبعد العقار مملوكاً لرب الأسرة إذا كان قد آل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. إلى زوجته أو إلى أحد من أولاده الذين يعولهم.

ظاهرة التعديل على البيوت الحكومية

مدينة المطلاع السكنية أحد آخر المشروعات وأكبرها التي وزّعت في الآونة الأخيرة، إذ تجاوزت عدد القسائم الحكومية فيها ثمانية وعشرين ألف وحدة سكنية (٢٠٠٠). وزّعت استبانة إلكترونية على من يخصص لهم قسائم في هذه المدينة. وجدت هذه الدراسة أن من أهم القيم السكنية للأسر الكويتية الشابة في مدينة المطلاع السكنية هي البيوت الصحية؛ بيوت تمنح الاستقلالية لأصحابها، بيوت مريحة جميلة^(١). وهناك دراسة أخرى هدفت إلى تسلط الضوء على أهمية دراسة القيم السكنية للشباب الكويتي ومعرفة ترتيب أولويات هذه القيم من منظور الشباب. جمعت هذه الدراسة ستة وثلاث عشرة (٦١) استبانة ورقية وزّعت على طلاب جامعات في دولة الكويت. وجدت هذه الدراسة أن من أهم القيم السكنية للشباب في الكويت هي الملكية، والضيافة، والراحة^(٢). كل ذلك يدل على أهمية هذه القيم السكنية للشباب الكويتي عند اختيارهم لمساكنهم. ومع أن المسكن ينبغي أن يُصمم بناءً على حاجات الأسرة أو رغباتها، فإن المساكن الحكومية في الكويت تُبني بطريقة غير مناسبة لرغبات هذه العوائل. إذ أكدت إحدى الدراسات أن من أهم أسباب التعديل على وحدات السكن الحكومية في الكويت هو عدم ملائمتها لاحتياجات ورغبات العائلة الثقافية والأسرية. فقد عمل الباحث دراسة بحثية على البيوت الحكومية التي كان هناك تعديل عليها من خلال ثلاثة أدوات بحثية، وهي الاستبانة ومقابلات شخصية وملاحظة ميدانية. وجدت الدراسة أن معظم الحاصلين على البيوت الحكومية (٨٦٪) قد عَذَلُوا أو عَيَّرُوا في البيوت سواء داخلياً أو خارجياً. من التعديلات الخارجية للبيت كان تعديل على الواجهات الخارجية كما هو موضح في الصورة رقم (١) وبناء غرف إضافية وديوانية خارجية وإضافة مظلات أمام البيت لمواقف السيارات^(٣).

تعد ظاهرة التعديل على تصاميم البيوت الحكومية وتشطيباتها واحدة من الظواهر المنتشرة في بلدان عديدة. بجانب وجود هذه الظاهرة في دولة الكويت، فقد أكدت إحدى الدراسات البحثية وجود ظاهرة التعديل على البيوت الحكومية في مملكة البحرين^(٤). فقد أكدت الدراسة أن الأسر تُجري التعديلات لكي تتماشى مسكنهم مع نمط حياتهم ورغباتهم الأسرية وثقافتهم. فقد رأعوا في تعديلاتهم للمسكن عدة أمور منها الضيافة والخصوصية وتطبيقات الاستدامة في المسكن. وجدت الدراسة أن بعض الأسر يُجرِّون التعديلات قبل سكناهن لكي تتناسب مع رغباتهم^(٥). مما لا شك فيه أن البيوت الحكومية تُبني بطريقة لا تتناسب مع حاجات معظم الحاصلين عليها ورغباتهم. وهذا ما تؤكد إحدى الدراسات البحثية في الكويت باقتراح طرق أخرى لتسلیم البيوت الحكومية للحاصلين عليها لتقليل الوقت المستحق لاستلام البيت والمال وتقليل النفایات الناتجة عن أعمال التغيير في التصاميم والتشطيبات التي تُرمي في مرادم النفایات دون إعادة تدوير^(٦). ومن جانب آخر، فقد أكدت بعض الدراسات الحديثة ضرورة استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة للبناء مع مراعاة ترشيد الطاقة في تشغيل المباني لتقليل الضرر على البيئة^(٧).

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي ناقشت قضية البيوت الحكومية الكويتية والقيم السكنية للمواطنين الكويتيين. ومن أحدث الدراسات في موضوع الإسكان بالكويت، هي دراسة تهدف إلى معرفة القيم السكنية للعوائل الكويتية المخصص لهم قسائم حكومية في مدينة المطلاع السكنية^(٨).



الشكل ١: يظهر في هذا الشكل بيتان من البيوت الحكومية. البيت الأول من ناحية اليسار لم يتم التعديل عليه خارجياً، وكسوته الخارجية من الحجر الجيري ويكون من دورين فقط. أما البيت الآخر فقد تم التعديل عليه بتغيير تصميم الواجهات الخارجية وكسوتها وزيادة عدد الأدوار فأصبح البيت مكوناً من ثلاثة أدوار وربع الدور.

أما بسؤال المشاركين والمشاركات عن عدد الأفراد الذي يسكنون معهم في المسكن، فكانت أعلى مجموعة من الأفراد من ٩ أشخاص إلى ١٢ شخصاً (٥٣٣، %٣٤)، يليها من ٥ أشخاص إلى ٨ أشخاص يبلغ عددهم (٥١٧، %٣٣)، ثم يليها أكثر من ١٥ شخصاً (٢٤٥، %١٦)، ثم يليها من ١٣ شخصاً إلى ١٥ شخصاً (٢٠٨، %١٣)، والأقل عدداً من بين المجموعات كان أقل من ٤ أشخاص (٥٧، %٤) (انظر جدول ١).

النتائج ومناقشتها:
لاستيفاء البيانات المطلوبة لهذه الدراسة، فقد جمع ألف وخمسة وستون (٥٦٠) استبانة من المشاركين بالدراسة.
المواصفات الديموغرافية لعينة الدراسة
يسكن أكثر المشاركين بالدراسة في محافظة الأحمدي (٤٠٨، أي ما يعادل %٢٦)، ثم محافظة الفروانية (٢٧٤، %١٨)، ثم محافظة الجهراء (٢٤٩، %١٦)، ثم محافظة مبارك الكبير (٢٣٦، %١٥)، ثم محافظة حولي (٢٢٧، %١١)، ثم كانوا يقطنون محافظة العاصمة (١٦٦، %١٥).

الجدول (١): عدد أفراد الأسرة الساكنن في مسكن واحد مع الخدم والسائق وغيرهم إن وجدوا

النسبة المئوية	عدد المشاركين	عدد الأفراد	م
%4	٥٧	أقل من ٤ أشخاص	١
%33	٥١٧	من ٥ أشخاص إلى ٨ أشخاص	٢
%34	٥٣٣	من ٩ أشخاص إلى ١٢ شخصاً	٣
%13	٢٠٨	من ١٣ شخصاً إلى ١٥ شخصاً	٤
%16	٢٤٥	أكثر من ١٥ شخصاً	٥

وأكثر من ألفي دينار إلى ألفين وخمسمائة دينار كويتي فعددتهم ١٧١ (١١%)، أكثر من ألفين وخمسمائة إلى ثلاثة آلاف دينار كويتي فعددهم ١٣٠ (٨%)، وأكثر من ثلاثة آلاف إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار كويتي فعددهم ٩٧ (٦%)، وأكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة إلى أربعة آلاف دينار كويتي فعددهم ٩١ (٦%)، أكثر من أربعة آلاف إلى أربعة آلاف وخمسمائة دينار كويتي فعددهم ٣٦ (٢%)، أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة إلى خمسة آلاف دينار كويتي فعددهم ٦٤ (٤%)، أما أكثر من خمسة آلاف دينار كويتي فبلغ عددهم ١٢١ (٨%).

أفاد عدد ٦٩٣ (٤٤%) من المشاركون والمشاركات أنهم يسكنون كعائلة واحدة في المسكن، بلي ذلك السكن كعائلتين في المسكن الواحد ٣٨٤ (٢٥%)، يليها سكن ثلاث عوائل في مسكن واحد ٢٦٣ (١٧%)، يليها سكن أربع عوائل في سكن واحد ١٢٠ (٨%)، ثم السكن خمس عوائل أو أكثر من ذلك ١٠٠ (٦%) (انظر جدول ٢). عند سؤال المشاركون والمشاركات عن الدخل التقريري لجميع أفراد الأسرة الذين يسكنون في المسكن نفسه، فمن كان أقل من ألف دينار كويتي كان عددهم ١٨١ (١٢%)، ومن ألف إلى ألف وخمسمائة دينار كويتي بلغ عددهم ٣٩٧ (٢٥%)، وأكثر من ألف وخمسمائة إلى ألفي دينار كويتي بلغ عددهم ٢٧٢ (١٧%).

الجدول (٢): عدد الأسر الساكن في المسكن نفسه

النسبة المئوية	عدد المشاركون	عدد الأفراد	م
%44	٦٩٣	أسرة واحدة	١
%25	٣٨٤	أسرتان	٢
%17	٢٦٣	ثلاث أسر	٣
%8	١٢٠	أربع أسر	٤
%3	٥٢	خمس أسر	٥
%3	٤٨	أكثر من خمس أسر	٦

المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ٢٠ سنة إلى ٢٥ سنة، وعدد ١٥٧ (١٠%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ٢٥ سنة إلى ٣٠ سنة، وعدد ١٢٦ (٨%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ٣٠ سنة إلى ٣٥ سنة، وعدد ٨٤ (٥%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ٣٥ سنة إلى ٤٠ سنة، وأفاد عدد ٩١ (٦%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ٤٠ سنة (انظر جدول ٣).

عند سؤال المشاركون عن العمر التقديرى للسكن الحكومى الخاص بهم، أفاد عدد ١٦٤ (١١%) منهم أن عمر المسكن أقل من ٥ سنوات، وأفاد عدد ٢٢٠ (١٤%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، أفاد ٢٥٦ (١٦%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة، وعدد ٢٤٥ (١٦%) من المشاركون أن العمر التقديرى لمساكنهم أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة، وعدد ٢١٦ (١٤%) من

الجدول (٣): العمر التقديرى للسكن الحكومى

النسبة المئوية	عدد المشاركون	عدد السنوات	م
%11	١٦٤	أقل من ٥ سنوات	١
%14	٢٢٠	من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٢
%16	٢٥٦	أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	٣
%16	٢٤٥	أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة	٤
%14	٢١٧	أكثر من ٢٠ سنة إلى ٢٥ سنة	٥

%10	١٥٧	أكثر من ٣٠ سنة إلى ٣٥ سنة	٦
%8	١٢٦	أكثر من ٣٥ سنة إلى ٤٠ سنة	٧
%5	٨٤	أكثر من ٤٠ سنة إلى ٤٥ سنة	٨
%6	٩١	أكثر من ٤٥ سنة	٩

المطبخ (٤٤٦، ٤٤٦)، يليها بناء دور إضافي (٤٤٤، ٢٩٪)، يليها بناء حمام ومجاصل للديوانية (٤٢٧، ٢٧٪)، يليها تغيير بعض التمديدات الكهربائية في المسكن أو جميعها (٤٢٦، ٤٢٦)، يليها بناء غرفة نوم للخدمة وحمام لها (٤٠٤، ٢٦٪)، يليها تركيب حمايات للشبابيك (٣٩٣، ٢٥٪)، يليها تغيير المكيفات العادلة إلى وحدات تكييف (٣٧٩، ٢٤٪)، يليها بناء شقة أو أكثر (٣٨٠، ٢٤٪)، يليها بناء غرفة تخزين (٣٣٨، ٢٢٪)، يليها تغيير جزء من أرضيات المسكن (٣٣٥، ٢١٪)، يليها تغيير نوعية الكسوة الخارجية (٣٣١، ٢١٪)، يليها تغيير بناء السور الخارجي للسكن (٣١٢، ٢٠٪)، يليها بناء غرفة غسيل للملابس (٣٠١، ١٩٪)، يليها تغيير نظام التكييف من عادي إلى سنترال (٢٨٩، ١٩٪)، يليها زيادة ارتفاع السور الخارجي للسكن (٢٧٤، ١٨٪)، يليها إضافة مصدع كهربائي (٢٦٧، ١٧٪)، يليها بناء مطبخ تحضر (٢١١، ١٤٪)، يليها بناء مطبخ خارجي (٢٠٨، ١٣٪)، يليها ترميم ملحق قديم (١٧٤، ١١٪)، يليها بناء ملحق جديد (١٥٦، ١٠٪)، يليها بناء كراج للسيارات (٩٤، ٦٪) انظر جدول (٤).

استطلاع الرأي في ظاهرة التعديل على البيت الحكومي عند سؤال المشاركين والمشاركات عن طبيعة التعديلات التي أجريت على التشيبيات أو التصميم الأصلي لمسكنكم، كانت الإجابة الأكثر شيوعاً هي تغيير شكل الواجهة الخارجية للسكن (٦٤١، ٤١٪)، يليها تغيير أبواب المسكن الخارجية (٦٢٢، ٤٠٪)، يليها عمل مظلات للسيارات (٦٢٢، ٤٠٪)، يليها دمج إحدى غرف المسكن أو أكثر مع أخرى مجاورة (٦١٤، ٣٩٪)، يليها تغيير إضاءة غرف المسكن (٥٧٨، ٣٧٪)، يليها إعادة صبغ المسكن بالكامل من الخارج (٥٧٠، ٣٧٪)، يليها تركيب شترات للشبابيك (٤٩٨، ٣٢٪)، يليها بناء ديوانية (٤٨٦، ٣١٪)، يليها تغيير شبابيك (٤٨١، ٣١٪)، يليها تغيير بعض التمديدات الصحية بالبيت أو جميعها (٤٨١، ٣١٪)، يليها تغيير لون المسكن من الخارج (٤٧٢، ٣٠٪)، يليها تغيير جميع أرضيات المسكن (٤٦٩، ٣٠٪)، يليها بناء غرفة نوم للسائق مع حمام (٤٦١، ٣٠٪)، يليها صبغ غرف أو مراافق البيت (٤٥٦، ٢٩٪)، يليها تغيير ذيكر السقف المستعار في بعض أو جميع غرف المسكن (٤٥٥، ٢٩٪)، يليها توسيعة

الجدول (٤): التعديلات أو التغييرات التي أجريت على التشيبيات أو التصميم الأصلي للسكن الحكومي

نوع التعديل أو التغيير	النسبة المئوية	عدد المشاركين
تغيير شكل الواجهات الخارجية للسكن	41%	644
تغيير أبواب المسكن الخارجية	40%	622
عمل مظلات للسيارات	40%	622
دمج إحدى غرف المسكن أو أكثر مع أخرى بجوارها	39%	614
تغيير إضاءة بعض غرف المسكن ومرافقه أو جميعها	37%	578
إعادة صبغ المسكن من الداخل بالكامل	37%	570
تركيب شترات للشبابيك	32%	498
بناء ديوانية	31%	486
تغيير الشبابيك	31%	481
تغيير بعض التمديدات الصحية في المسكن أو جميعها	31%	481
تغيير لون المسكن من الخارج	30%	472
تغيير جميع أرضيات المسكن	30%	469

30%	461	بناء غرفة نوم للسائق وحمام
29%	456	تغيير دهانات بعض غرف المسكن أو مراافقه وأصبعها
29%	455	تغييرات ديكورات الجبس في بعض غرف المسكن أو جميعها
29%	446	توسيعة المطبخ
28%	444	بناء دور إضافي
27%	427	بناء حمام ومغاسل للديوانية
27%	426	تغيير بعض التمديدات الكهربائية في المسكن أو جميعها
26%	404	بناء غرفة نوم للخدمه وحمام
25%	393	تركيب حميات للشبابيك
24%	380	تغيير المكيفات العاديه إلى وحدات تكييف
24%	379	بناء شقة أو أكثر
22%	338	بناء غرفة تخزين
21%	335	تغيير جزء من أرضيات المسكن
21%	331	تغيير نوعية الكسوة الخارجية
20%	312	تغيير بناء السور الخارجي للمسكن
19%	301	بناء غرفة غسيل للملابس
19%	289	تغيير نظام التكييف من عادي إلى سentral
18%	274	زيادة ارتفاع السور الخارجي للمسكن
17%	267	إضافة مصعد كهربائي
14%	211	بناء مطبخ تحضير
13%	208	بناء مطبخ خارجي
11%	174	ترميم ملحق قديم
10%	156	بناء ملحق جديد
6%	94	بناء كراج للسيارات

عند سؤال المشاركين بالدراسة عن أسباب إجراء التعديلات على مساكنهم، فقد أشاروا إلى أسباب كثيرة منها، زيادة عدد أفراد الأسرة (٨٣١، ٥٣%)، يلي ذلك زيادة عدد الترتيب الرغبة في تغيير تصميمات المسكن الداخلية (٧٣٤، ٤٧%)، ثم زواج الابن أو البنت والرغبة في السكن مع الوالدين (٦١٢، ٣٩%)، يلي ذلك الرغبة في تغيير الشكل الدلول (٥): أسباب إجراء التعديلات على المسكن

السبب	النسبة المئوية	عدد المشاركين
زيادة عدد أفراد الأسرة	53%	831
الرغبة في تغيير تصميمات المسكن الداخلية والديكورات	47%	734
زواج الابن أو البنت والرغبة في السكن مع الوالدين	39%	612
الرغبة في تغيير الشكل الخارجي للمسكن الحكومي	37%	576
وجود سائق في المسكن	24%	378

زيادة عدد الخدم		19%	298
زيادة الإحساس بالأمان في المسكن		19%	290
الرغبة في تأجير جزء من المسكن لتوفير دخل إضافي للأسرة		11%	174

الجدول (٦): قيمة التكلفة الإجمالية للتعديلات والتغييرات في المسكن حتى الآن

النسبة المئوية	عدد المشاركين	المبلغ
17%	260	أقل من ١٠ آلاف ديك.
19%	297	أكثر من ١٠ ألف إلى ٢٠ ألف ديك.
15%	232	أكثر من ٢٠ ألفاً إلى ٣٠ ألف ديك.
13%	196	أكثر من ٣٠ ألفاً إلى ٤٠ ألف ديك.
10%	150	أكثر من ٤٠ ألفاً إلى ٥٠ ألف ديك.
6%	101	أكثر من ٥٠ ألفاً إلى ٦٠ ألف ديك.
4%	57	أكثر من ٦٠ ألفاً إلى ٧٠ ألف ديك.
4%	70	أكثر من ٧٠ ألفاً إلى ٨٠ ألف ديك.
3%	41	أكثر من ٨٠ ألفاً إلى ٩٠ ألف ديك.
2%	31	أكثر من ٩٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف ديك.
8%	125	أكثر من ١٠٠ ألف ديك.

المشاركين أكثر من سبعين ألفاً إلى ثمانين ألف دينار كويتي، وعدد ٤١ (٣%) من المشاركين أكثر من ثمانين ألفاً إلى تسعين ألف دينار كويتي، وعدد ٣١ (٢%) من المشاركين أكثر من تسعين ألفاً إلى مئة ألف دينار كويتي، وعدد ١٢٥ (٨%) من المشاركين أكثر من مئة ألف دينار كويتي (انظر جدول ٦).

المنافسة

من كل ما سبق ذكره في مجال استعراض نتائج هذه الدراسة، فقد تبين لنا عدة نتائج مهمة تستحق إمعان النظر والبحث الشمولي العميق فيها. من أهم تلك النتائج نورد ما يأتي:

- غالبية المشاركين بالدراسة يسكنون في بيت الحمولة، وهو سكن يضم ثلاثة أجيال، وهو الجد والجدة والأبناء والأحفاد. وهذا يدل على أن بيت الحكومة ينبغي أن يكون قابلاً للتوسعة والزيادة مع مرور الزمن ليستوعب أفراد الأسرة، مثلًا أن يكون بيت الحكومة مؤهلاً للبناء عليه بدور إضافي أو بناء أجزاء من الحوش الخارجي لتوفير السكن للجيل الثاني والثالث من الأسرة. وهذا يؤكد نتائج الأبحاث

عند سؤال المشاركين عن ما إن افترضوا من البنك لتمويل تنفيذ تعديلات البيت، أجاب عدد ألف ومئة وثمانية وثلاثون (١١٣٨)، أي ما يعادل ٧٣% من المشاركين بنعم، بينما لم يفترض عدد أربعين واثنان وعشرون (٤٢٢)، أي ما يعادل ٢٧% من البنوك أو أي مصدر آخر. أجاب عدد ٢٦٠ من المشاركين والمشاركات (١٧%) أن التكلفة الإجمالية لأعمال التعديلات والتغيير في البيوت كانت بمبلغ أقل من عشرة آلاف دينار كويتي، وأفاد ٢٩٧ من المشاركين (١٩%) أنها كانت بمبلغ أكثر من عشرة آلاف إلى عشرين ألف دينار كويتي، و ٢٣٢ (١٥%) من المشاركين والمشاركات بمبلغ أكثر من عشرين ألفاً إلى ثلاثين ألف دينار كويتي، وأفاد عدد ١٩٦ (١٣%) من المشاركين والمشاركات أن قيمة التكلفة كانت أكثر من ثلاثين ألفاً إلى أربعين ألف دينار كويتي، وعدد ١٥٠ (١٠%) من المشاركين أن قيمة تكلفة التعديلات كانت أكثر من أربعين ألفاً إلى خمسين ألف دينار كويتي، وعدد ١٠١ (٦%) من المشاركين أكثر من خمسين ألفاً إلى ستين ألف دينار كويتي، و ٥٧ (٤%) من المشاركين أكثر من ستين ألفاً إلى سبعين ألف دينار كويتي، وعدد ٧٠ (٤%) من

وقت حصول رب الأسرة على قرض بنك الائتمان الخاص في التوسيعة والترميمات، وهو قرض حسن منحه من مؤسسة حكومية. إنه من الملاحظ عند كثيرين أن التغيرات الجذرية لمعظم البيوت الحكومية تكون بعد استحقاق ملاكها لقرض بنك الائتمان.

- مع أنه موجود غرفة للخدمة أو العاملة المنزلية في نماذج البيوت الحكومية، فإن عدداً من المشاركون بالدراسة قد بتوغرفاً للخدم. وهذا قد يأتي بسبب بناء أحد الأبناء شقة أو دوراً إضافياً في السكن فيه (بيت الحمولة)، كما وجدت نتائج الدراسة. كذلك زادت حاجة بعض الأسر في هذا العصر إلى وجود سائق؛ وقد ترتب على ذلك بناء غرفة للسائق مع خدماتها. مما لا شك فيه أن رغبات الأسر في الوقت الحاضر عند تصميم مساكنهم تختلف عن السابق. فقد لوحظ ازدياد أعداد الأبناء الساكنين في مساكن آبائهم بأدوار منفصلة عنهم أو متصلة بهم، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في أسعار العقار ومبلغ الإيجارات في دولة الكويت؛ وذلك أدى إلى ظهور الأزمة الإسكانية.^(٩)

- بناء شقة أو أكثر، بناء غرف للخدمة وإضافة غرفة للسائق قد تكون بسبب رغبة الآباء أو البنات بالسكن مع أسرة (بيت حمولة). لا يوجد غرفة للسائق في بعض نماذج البيوت الحكومية، غرفة الخادمة موجودة في الملحق الخارجي، بسبب سكن الأولاد مع أسرهم، وهذا يتطلب بناء غرف لخدماتهم.

نتائج البحث:

- مما لا شك فيه أن ظاهرة التعديل على تصميم البيت الحكومي وتشطيباته هي واحدة من تحديات الاستدامة في دولة الكويت.

- عدم الأخذ بالأسباب التي أدت إلى تعديلات لدى الجهات المعنية في بناء بيوت البرنامج الإسكاني في الكويت وتصميمه قد يزيد من شدة المشكلة ويبعد دولة الكويت عن اتخاذ مفهوم الاستدامة الموجودة في خطة الكويت ٢٠٣٥.

- من الأساسيات المهمة في الاستدامة هي المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية عند بناء المباني وعدم التعديل عليها واستخدام المواد المعاد تدويرها وإعادة تدوير مخلفات المبني، وهذه واحدة من تحديات الاستدامة في دولة الكويت.

- البيوت الحكومية الجاهزة مصممة بطريقة ثقافية واجتماعية غير مناسبة لكثير من الحاصلين عليها، بجانب عدم تلبيتها لرغباتهم واحتاجتهم السكنية.

السابقة عن وجود أزمة إسكانية في الكويت، وذلك ترتب عليه سكن عدد كبير من عينة الدراسة في بيت يضم ثلاثة أجيال، أو ما يسمى ببيت الحمولة.^(٩)

- أكثر من نصف المشاركون والمشاركات بالدراسة يسكنون في المسكن مع تسعه أفراد أو أكثر. وهذا يعني أن تصميم البيت الحكومي يجب أن يتسع لأكثر من تسعه أفراد. من ناحية التصميم المعماري، يجب أن يكون المنزل قابلاً للتوسيعة بسهولة وب أقل التكاليف بوضع غرف متغيرة ليسهل تكبير غرفة بضمها مع الأخرى. ومن الناحية الإنسانية، فعلى المهندس الإنسائي دراسة المخطط بعناية ومراعاة توسيعة الفراغات والحيزات الداخلية بعدم وضع عوائق لها. وأيضاً تصميم المبني بطريقة تسهل على الأسر بناء دور جديد بالمستقبل، مثلً تصميم دور ثانٍ مستقبلي وتأسيس البيت عليه، لتتمكن الأسرة من البناء عند الحاجة إليه.

- تبين من نتائج الدراسة أن أكثر ثلاثة تعديلات على المساكن الحكومية هي تعديلات خارجية، وهي تعديل على شكل الواجهة، وتغيير الأبواب الخارجية، وإضافة مظلة؛ وهذا يدل على اهتمام الأسرة بالشكل الخارجي للمسكن وعدم تقبلهم للتصميم الخارجي أو لمواد التشطيب المستخدمة خارجياً في البيت الحكومي، أو لإضافة شخصية الأسرة وذوقهم في تصميم الواجهة تصميماً مودرن أو كلاسيك أو نيوكلاسيك أو غيرها من سタイلات التصميم وطرزه.

- مع وجود ديوانية في نماذج البيوت الحكومية المبنية، فتقريباً ثلث عينة الدراسة بتوغرفاً ديوانية إضافية، وهذه النتيجة مطابقة لنتائج إحدى الدراسات السابقة^(١٩) التي وجدت أن الديوانية واحدة من الإضافات التي كانت على البيوت الحكومية. قد تكون هذه ديوانية خارجية في منطقة الحوش أو خارج سور البيت وهي خيمة للجلوس اليومي فيها، أو ديوانية بيت و تكون جلستها أرضية ملحقة بالديوانية الرسمية للجلوس على الأرض. الديوانية مكان استقبال الضيوف الرجال، فهي مكان الضيافة وتحمّل الرجال في البيت. وجدت الدراسات السابقة أن قيمة الضيافة هي واحدة من القيم السكنية المهمة.^(٩)

- وجدت الدراسة أن عدداً كبيراً من الأسر تجري التعديلات بعد حصولهم على البيت بعشر سنوات إلى خمس وعشرين سنة. هذه المدة مرتبطة بأمررين هما؛ إما أن يكون البيت أشهلاً وبحاجة إلى ترميمات وتعديلات، والأخر هو

- يوصي الباحثان بعمل دراسة بحثية عن التحديات التي واجهها أصحاب البيوت الحكومية الجاهزة عند التعديل على مساكنهم واقتراح حلول عملية لها.

- يقترح عمل دراسة وصفية مستقبلية تتم من خلال تحليل المخططات المعمارية لنماذج الوحدات السكنية الحكومية قبل وبعد عملية التعديل عليها طبقاً لعدد أفراد الأسرة القاطنين في البيت.

مراجع البحث المراجع العربية:

١) الإداره المركزية للإحصاء (٢٠٢٢). تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية والنوع في ٢٠٢٢-١-١. الإداره المركزية للإحصاء: دولة الكويت.

٢) أوه، دو يونغ، و شين، هيون بانغ. (٢٠٢٣). تحديد أزمة الإسكان في الكويت وارتباطها بالدولة والأرض والمجتمع. منشورات برنامج الكويت في مركز الشرق الأوسط - مارس ٢٠٢٣.

٣) الائتمان. (٢٠٢٤). قروض التوسعة والترميم - للسكن الخاص والبيوت الحكومية. تاريخ الاسترداد ٣ مايو ، ٢٠٢٤

<https://kcb.gov.kw/sites/arabic/Pages/Loans/ExpandingPublicHouse.aspx>

٤) حامد، هالة. (٢٠٢٣). التكامل بين التصميم الداخلي وتنسيق المواقع المعمارية لتحقيق منظومة الراحة الإنسانية. مجلة الفنون والعلوم التطبيقية، ١٠(٢).

٥) عريضة، الأمير أحمد شوقي؛ سويدان، عبير؛ حبى، آية؛ الرفاعي، لاء. (٢٠٢٣). التصميم الداخلي بين تعددية الاتجاهات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. مجلة الفنون والعلوم التطبيقية، ١٠(٢).

٦) الكويت جديدة. (٢٠٢٣). خطة التنمية. تاريخ الاسترداد ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣

https://www.newkuwait.gov.kw/program_details.aspx?pid=Ng==

٧) المؤسسة العامة للرعاية السكنية (٢٠١٣). قوانين المؤسسة العامة للرعاية السكنية. المؤسسة العامة للرعاية السكنية، دولة الكويت.

٨) المؤسسة العامة للرعاية السكنية (٢٠٢٢). المشاريع الإسكانية قيد التنفيذ. تاريخ الاسترداد ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢

- ظاهرة التعديل على البيوت الحكومية من الطواهر المنتشرة في بعض الدول في أنحاء العالم. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التعديل على البيت الحكومي ومرؤنته في أثناء مرحلة التصميم والتنفيذ.

- مشاركة الأسر المعنية بالبيوت الحكومية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من المراحل الأولى عند التصميم وقبل تنفيذ المسكن.

- مراعاة الأخذ بعين الاعتبار إستراتيجيات حديثة للبرنامج الإسكاني في دولة الكويت؛ وذلك قد يسمح في المستقبل في اختفاء ظاهرة التعديل على البيوت الحكومية أو الحد منها بأكبر قدر ممكن.

الوصيات: والمحصلة النهائية لهذه الدراسة نوردها من خلال بعض التوصيات، وأهمها:

- يقترح على المؤسسة العامة للرعاية السكنية في الكويت دراسة الحاجات والرغبات للأسر الكويتية الراغبة في مسكن حكومي؛ لمعرفة طبيعة هذه الرغبات وبلورتها عند تنفيذ المسكن.

- يوصى بتصميم البيوت الحكومية الجاهزة بطريقة مرنّة تسمح بالتعديل عليها معماريًا، كتكبير غرفة ودمجها مع أخرى أو تصغير صالة والاستفادة من مساحتها بالغرف التي جنبها، بحيث يسمح التوزيع المعماري والإنشائي بإعادة توزيع الفراغات بسهولة ودون وجود عوائق.

- يقترح وجود وحدة إلكترونية في الإداره الهندسية في الهيئة العامة للرعاية السكنية بالكويت لتلقي التعديلات المقترحة تبعًا لرغبات المستخدمين بناءً على نتائج الدراسة.

- يوصي الباحثان بتوحيد معالم كل قطاع في المنطقة الواحدة تبعًا لنوع الطراز (التصميم) الخارجي للواجهة ونوع الخامات المستخدمة للكسوة الخارجية للتقليل من التعديلات عليها، وذلك سيسهل في تقليل النفايات الصلبة وترشيد استهلاك الطاقة والموارد البشرية والاقتصادية.

- إشراك القطاع الخاص كمطور عقاري في عملية بناء المساكن الحكومية الجاهزة وتصميمها.

- زيادة عدد النماذج المعمارية للمساكن الحكومية لتناسب مع حاجات المستحقين لها ورغباتهم.

- تقديم المساكن الحكومية بمراحل الهيكل الأسود ليتاح للمواطنين المستحقين لها تشطيبها من الداخل والخارج حسب إمكاناتهم ورغباتهم.

- 17) Hariyono, P. (2017). Resident satisfaction on their residence and environment (case study of Srondol Bumi Indah Housing of Semarang City). IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 99, 012014. <https://doi.org/10.1088/1755-1315/99/1/012014>
- 18) Kim, J. S., & Kim, J. M. (2017). The Relation between Housing Needs and Housing Function according to the Maslow's Theory of Needs. KIEAE Journal, 17(4), 13–19. <https://doi.org/10.12813/kieae.2017.17.4.013>
- 19) Lafi, M. W., Alkhalifa, H. E., & Jiwane, A. V. (2023). Identifying the issues leading to residents' modifications in Bahraini subsidized housing units. *Frontiers in Built Environment*, 9, 1-20. <https://doi.org/10.3389/fbuil.2023.1154546>
- 20) Mahgoub, Y. (2009). Modifications of Governmental Housing Projects in Kuwait. International Conference on Social Science and Humanity. Singapore.
- 21) Tognoli, J. (1987). Residential environments. In Daniel Stokols & Irwin Altman (Eds.), *Handbook of environmental psychology* (pp. 655-690). New York, New York: John Wiley and Sons.
- https://www.pahw.gov.kw/Projects_in_progress (٩)
- ١٠) النجاده، علي. (٢٠٠٨). تحديد وترتيب القيم السكنية عند الشباب والأسر الكويتية الشابة. *مجلة علوم وفنون دراسات وبحوث*, ٢٠(١).
- ١١) النجاده، علي. (٢٠١٨). أزمة الإسكان الحكومي في دولة الكويت: الأسباب والحلول. *مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية*, ١١(٢).
- ١٢) شاهين، علاء الدين علي. (٢٠٠٩). بيوت كويتية وإشكالات بصرية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*, ١٣٣.

المراجع الإنجليزية:

- 13) Alansari, A. & Alnajadah, A. (2023). Examining Housing Values for young families in Kuwait: The Case of Almutlaa City. *Journal of Sciences and Arts*, 19(1), 371- 398. Alexandria University.
- 14) Al-Khaiat, H., Al-Rasheed, K., Mahdi, I., & Fereig, S. (2005). Proposed Alternative Delivery System to Current Governmental Housing Program in Kuwait. *Journal of Urban Planning and Development*, 131(3), 130–139. [https://doi.org/10.1061/\(asce\)0733-9488\(2005\)131:3\(130\)](https://doi.org/10.1061/(asce)0733-9488(2005)131:3(130))
- 15) Ezeanah, U. (2021). Housing Challenges in Nigeria. IntechOpen eBooks. <https://doi.org/10.5772/intechopen.99263>
- 16) Graham, L. T., Gosling, S. D., & Travis, C. K. (2015). The Psychology of Home Environments. *Perspectives on Psychological Science*, 10(3), 346–356. <https://doi.org/10.1177/1745691615576761>

Abstract

The modification phenomenon on the construction and finish of public housing units is widely spread among Kuwaiti end user families. The purpose of this study is to investigate (1) the main modification changes in the interiors and exteriors of the housing units, 2) the main reasons for those modifications, 3) the paid budgets for making modifications and changes. A quantitative research method was employed, through an online survey, in this study. One thousand and five hundred and sixty ($n=1560$) public household members participated in the study. The study found many reasons caused the modifications, which are increasing the number of family members, preferring to change the interior décor, married son/ daughter willing to live with parents, changing the exterior façade of governmental housing respectively. The main modifications occurred were changing the exterior façade, exterior doors, installing carport, combining two rooms together, changing lighting fixtures, painting entire unite, installing window curtains. This paper provides suggestions and practical implication for the policy maker, the Public Authority for Housing Welfare, interior designers and architects to better design and construct future public housing in Kuwait.

Key words:

Phenomenon, Design, Interior / Exterior Finishes, Public Housing.